المقاولاتية المستدامة في تونس

-جهـــــود وتـــــحديـــات-

د.قحام وهيبة
Hibacos@yahoo.fr
جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ؛ الجزائر
أ.جامعي سارة
Sarahdjamai73@gmail.com
جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ؛ الجزائر

Received: April 2017 *Accepted: May 2017* *Published:June017*

Abstract:
THIS study aims at identifying the reality of the sustainable entrepreneurship of Tunisian small and medium enterprises, their efforts and their challenges, as they play an important role in terms of diversification of the economic fabric, on the one hand, and its character, which is sustainable and integrates different economic, social and environmental dimensions, To maintain its market share in a global environment characterized by the emergence of a new kind of green consumers. In this context, the Tunisian State has undertaken through several efforts and programs to establish the foundations of sustainable enterprise through its adoption of sustainable responsibility and environmental management.
Keywords: Sustainable Entrepreneurship, Environmental Management, Sustainable Enterprise Efforts and Challenges in Tunisia

(JEL) Classification : N5, O1,Q2

ملخص:
تهدف الدراسة لتشخيص واقع المقاولاتية المستدامة لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية جهودها وتلك تحدياتها ,كون هذه الأخيرة تلعب دورا هاما من حيث تنويع النسيج الاقتصادي من جهة ,كما أن طابعها الذي يتميز بالاستدامة و الذي يدمج مختلف الأبعاد الاقتصادية ,الاجتماعية والبيئية , يمكن تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحفاظ على حصتها السوقية في ظل بيئة عالمية تتميز بظهور نوع جديد من المستهلكين الخضر, وفي هذا السياق فقد قامت الدولة التونسية من خلال عدة جهود وبرامج لإرساء مقومات المقاولاتية المستدامة من خلال دعم مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة حتى تتبنى كل من المسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية.
الكلمات المفتاحية: المقاولاتية المستدامة, الإدارة البيئية, جهود وتحديات المقاولاتية المستدامة في تونس
رموز **jel**: **Q2،O1 ،N5**

مقدمة:

تلعب المقاولاتية دورا هاما في التنمية الاقتصادية خصوصا كونها أصبحت تشغل مكانة واسعة في الهيكل الاقتصادي سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة, فهي من جهة تعمل على زيادة العائدات الناتجة عن نشاط مؤسسات جديدة تم انشاؤها، بالإضافة إلى أنها تمنح فرصة لتجديد المؤسسات الفاشلة واعادة التوازن للأسواق, ومع تصاعد الرأي العالمي للاهتمام بالبيئة و انعقاد العديد من المؤتمرات في هذا الشأن من بينها مؤتمر ستوكهولم1972 و انعقاد قمة الأرض في ريو جانيرو و 1992 ,اللذان كانا بمثابة حجرة الأساس لظهور وانتشار مصطلحات اقتصادية عديدة في هذا المجال تتسم بمصطلح الاستدامة وترتكز على عدالة وكفاءة استخدام وتوزيع الموارد بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية, والتي من بينها مصطلح المقاولاتية المستدامة , والتي عزز من انتشارها زيادة الوعي عند المجتمعات وظهور نوع من مستهلكين جدد يولون اهتماما واسعا بالبيئة , حيث يجمع هذا النوع من المقاولاتية بين مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، و لذا فإنها تمنح للمشاريع فرص أكبر للتنافسية ئست"يوالاستدامة في ظل اقتصاد عالمي يتميز بالعولمة و التغير السريع.

و قد سعت الدولة التونسية لإطفاء طابع الاستدامة على مشاريع المقاولاتية، وذلك من أجل تعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا أن هذه الأخيرة تساهم في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة هامة و تسعى للحفاظ على حصتها السوقية من جهة في ظل الشراكة الأورومتوسطية ,و تلبية تطلعات و رغبات العملاء الأوربيين خاصة و العالمين على العموم .

و على ضوء ما سبق فإن الاشكالية المطروحة هنا هي:

ما هو واقع المقاولاتية المستدامة في تونس وما هي مختلف الجهود و التحديات التي تواجهها ؟

أولا.الاطار المفاهيمي للمقاولاتية المستدامة:

1. مفهوم المقاولاتية المستدامة:

لقد أشار كل من Shrivastava et Hart في 1996 أن « المؤسسة المستقبلية هي تلك المؤسسة المستدامة»، فالتوجه المستدام يستوجب تبني المؤسسة لكل من المسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية هذان الأخيران يعتبران من الأعمدة الأساسية لإرساء النهج المستدام سواء في المؤسسات ككل أو تلك الصغيرة والمتوسطة[1].

كون هدف المقاولاتية المستدامة هو الجمع بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتلك البيئية لأعمال المقاولاتية لذا سنعرج على تعاريف كل من المقاولاتية الاقتصادية, المقاولاتية الاجتماعية والبيئية قبل التطرق لتعريف المقاولاتية المستدامة.

- فالمقاول من حيث النظرة الاقتصادية البحتة هو« ذلك الذي يقوم بادارة الأعمال والمجازفة من أجل تحصيل الأرباح»[1].
- بينما المقاولاتية الاجتماعية: « هي تلك المقاولاتية التي تشمل الأنشطة والعمليات التي يتم القيام بها للاكتشاف والتعرف واستغلال الفرص من أجل تعزيز الثروة الاجتماعية من خلال انشاء مشاريع جديدة أو ادارة المؤسسات القائمة بطريقة مبتكرة بيئيا »[3].

- أما مصطلح المقاولاتية الايكولوجية فعادة ما يشار إليه باسم المقاولاتية الخضراء , المقاولاتية الأخلاقية و المقاولاتية البيئية ,اذ يجمع هذا المصطلح بين كلمتين أساسيتين هما الايكو والتي تشير إلى البيئة والمقاولاتية ,لذا فانه يمكن تعريفها كالآتي :«هي انشاء مبتكر لمؤسسات تقوم بعرض المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة والتي تسعى للجمع بين المكاسب البيئية والاجتماعية ولا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح » [4].

في حين أن المقاولاتية المستدامة فقد وردت عدة تعاريف حاولت تحديد مفهومها نخص بالذكر التعاريف التالية[5]:

حيث يعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: «الالتزام المستمر لمؤسسات الأعمال بالتصرف بطريقة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية ,في ظل تحسين نوعية الحياة لليد العاملة وكذا عائلاتهم وللمجتمع المحلي والعالمي سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية »

في حين أن كل من **basu osland** وآخرون فيعرفونها على أنها:« تلك المقاولاتية التي تؤكد على أهداف اضافية غير الأهداف الربحية للمقاولاتية العادية من تعزيز للمعيشة المستدامة و تحسين لنوعية للبيئة ,كون أن الاستدامة للمقاولتية تنظوي على البحث عن فرص لمنتجات جديد خدمات , تقنيات جديدة أو عن العمليات التي من شأنها الحد والتخفيف من المتطلبات البيئية والاجتماعية , والتي تمكنها من الاستخدام الكفء للطاقة وللموارد الطبيعية و من تسخير موارد جديدة أكثر وفرة و أرخص من حيث تكاليف الانتاج و أقل ضرر للمجتمع»

2. أهداف المقاولاتية المستدامة

تسعى المقاولاتية المستدامة من خلال مشاريعها لتحقيق عدة أهداف اقتصادية و اجتماعية وبيئية نخص بالذكر منها[6]:

- ✓ الحماية المادية للبيئة الحيوية
- ✓ تحسين البيئة الاجتماعية بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر.
- ✓ ضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل وذلك من خلال الحفاظ على الحصة السوقية و ضمان ولاء المستهلكين الخضر.
- ✓ المحافظة على المؤسسة من خلال تحسين البيئة البشرية (وذلك من خلال خلق الدافعية *لدى العمال وتحفيزهم والحرص على شعورهم بتقدير الذات)*

بالمقابل فإنها حتما ستحق النتائج التالية:

- ✓ المنتجات والخدمات العضوية؛
- ✓ منع التلوث من خلال التقنيات الحديثة والحلول التي تقدمها التكنولوجيا للمؤسسات؛
- ✓ اعادة تكييف المنتجات والعمليات بما يتلاءم مع البيئة؛
- ✓ الحد من الأضرار البيئية؛
- ✓ احترام حقوق الانسان و توفير العناية اللازمة للعمال في الجانب الصحي؛

- ✓ الحرص على أن تشمل الممارسات البيئية والاجتماعية شاملة لجميع نشاطات المؤسسة و ألا تقتصر فقط على العمليات الادارية.

3. أهمية المقاولاتية المستدامة:

يمكن اجمال أهمية المقاولاتية المستدامة في النقاط التالية[7]:

- ✓ تمنح المقاولاتية المستدامة طرق جديدة للتحكم في قيم التكاليف البيئية الاجتماعية والمالية ,فمن جانب التكاليف البيئية كونها تساهم في تحسين صورتها الخارجية ,و ماليا كون أن الاستخدام الرشيد للموارد وتقليل التلوث يحقق في حد ذاته مكتسبات مالية اضافية على المدى الطويل
- ✓ ان عملية الابتكار المستدام يمكن من تطوير الفرص غير المحتملة كونه يقدم حلول لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تعرقل عملية الاستدامة لمشروع المقاولاتية حيث أن الابتكار التكنولوجي والاجتماعي يعتبر عنصرا أساسيا في عملية الابتكار المستدام.
- ✓ ان المقاولاتية المستدامة لا تعتبر هدفا في حد ذاتها أكثر من كونها رحلة طويلة هدفها هو تحسين المنافسة المستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسة السابقة

و السعي نحو تحسين الوضع الراهن.

- ✓ تمكن المقاولاتية المستدامة من الفهم الحقيقي للبيئة الخارجية للمؤسسة ,فالفرص تأتي من خلال الفهم الجيد للسياق ومتغيرات البيئة الخارجية.
- ✓ يعزز من الاتصال الفعال بين الأطراف الفاعلة في المقاولاتية والأطراف أصحاب المصالح مما يسمح بزيادة انتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اعطاء أهمية وقيمة لأفراد المجتمع المحيط بالبيئة الخارجية لمشروع المقاولاتية

ثانيا:مقومات تحقيق المقاولاتية المستدامة

ان ما يكفل تجسيد مشروع المقاولاتية المستدامة على أرض الواقع هو التزام المؤسسات بكل من المسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية لذا سنتطرق إلى مفهوميهما و مختلف العناصر المحددة لهما.

1. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

تساهم المؤسسات في تطوير المجتمع وتلبية متطلباته، فدورها يرتكز على خدمة مصالحها ومصالح الأطراف التي ترتبط بها، لذلك فقد توسع الدور الاجتماعي للمؤسسة خاصة بزيادة الضغوط عليها.

أ. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

يستمد هذا المفهوم قوته وانتشاره وجاذبيته من طبيعته الطوعية، وقد تعددت صور مبادراته وفعالياته حسب طبيعة ونشاط المؤسسة، والمسؤولية لها صفة الواقعية والتطور المستمر لتلاءم جميع المتغيرات المحيطة بها، ومن أهم التعريفات لمفهوم المسؤولية تعريف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.

- تعريف البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسة وللتنمية الاقتصادية[8].
- تعريف الاتحاد الأوروبي: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هو مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي[9]
- تعريف مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي الالتزام المستمر بالتصرف على نحو أخلاقي، وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل[10].

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أداة ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال، فهي تُحمل المؤسسات مسؤوليات اتجاه أصحاب المصالح، ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسؤولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسات[11].

ب.عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

حدد الباحثون عددا كبيرا من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، مع وجود اختلاف في ترتيب أولويات هذه العناصر، بالرجوع إلى نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder theory) نرى أن المؤسسة وحدة اقتصادية اجتماعية تؤثر وتتأثر بأطراف متعددة هم أصحاب المصالح[12]. فالأخذ بمصالح هذه الفئات بشكل متوازن يرضي الجميع، وهذا لن يكون سهلا.

وفي ما يلي سنقدم كل عنصر على حدا وما يترتب على الإدارة إدراكه من خلال الدور الاجتماعي لكل عنصر[13].

- المالكون: يتوقعون تحقيق أكبر ربح، تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل، إعطاء صورة حسنة للمؤسسة، حماية أصول المؤسسة، زيادة حجم المبيعات.

- العاملون: ينتظرون رواتب مرتفعة، ترقية، تدريب وتطوير مستمر، رضا وظيفي، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة، السكان والنقل.

- الزبائن: يتوقعون منتجات بنوعية وأسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة، إرشادات استعمال المنتج والطرق التخلص منه بعد الاستعمال.

- المنافسون: يتوقعون منافسة عادلة ونزيهة، معلومات صادقة ودقيقة، عدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.

- المجهزون: يتوقعون الاستمرارية في التجهيز، أسعار عادلة ومناسبة، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل، المشاركة في التعامل.

- المجتمع: ينتظر المساهمة في دعم البنى التحتية، خلق فرص عمل، دعم الأنشطة الاجتماعية، المساهمة في حالات الطوارئ والكوارث.

- البيئة(الطبيعة): من المتوقع الحد من التلوث، الاستخدام الأمثل للموارد خاصة غير المتجددة، تطوير الموارد وصيانتها وزيادة المساحات الخضراء.

- الحكومة: الالتزام بالتشريعات واحترام القوانين، تسديد الالتزامات الضرائب والرسوم، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.

- جماعات الضغط الاجتماعي: وتتوقع التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها، التعامل الصادق مع الصحافة (أنظر شكل رقم 1)

شكل رقم7: أصحاب المصلحة وتوقعاتهم.

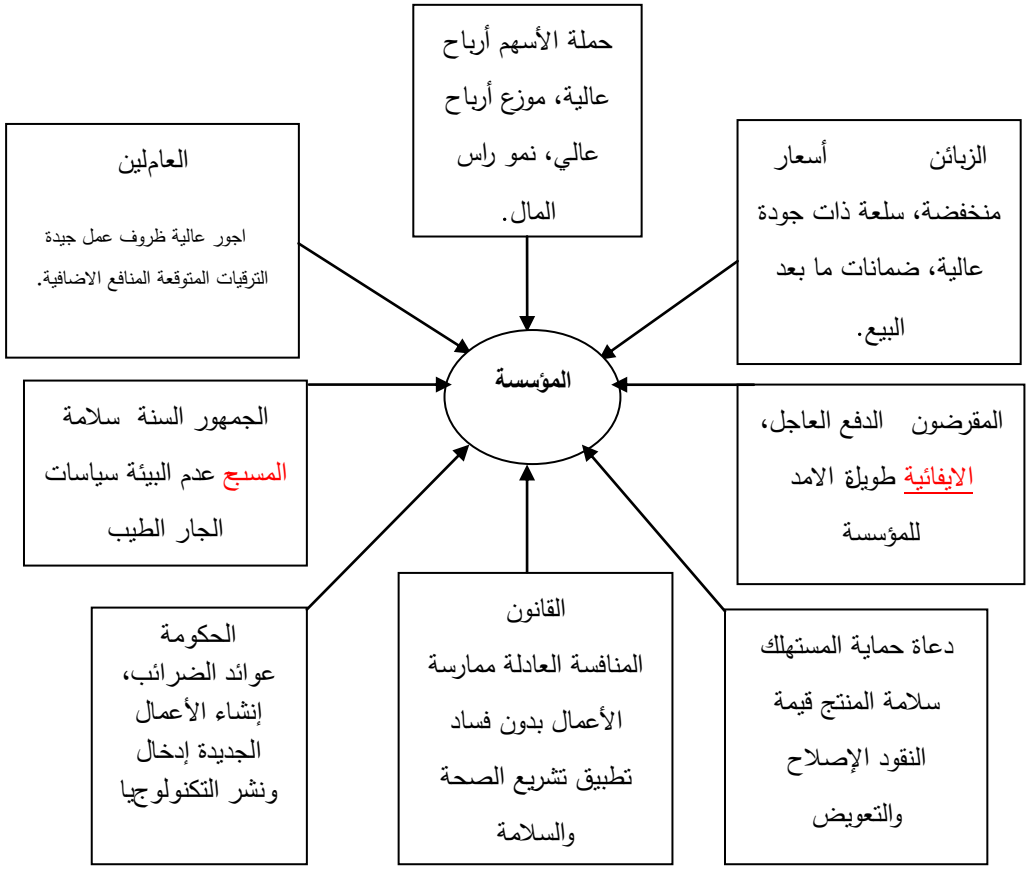

المصـدر: نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص198

يمكن تلخيص أهم عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية في[14]:

–تحقيق الفعالية البيئية في المؤسسة: عن طريق الاستخدام الأمثل للوسائل المتاحة والمؤسسة الاقتصادية التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية.

–تبني مصفوفة حماية البيئة: لقد تبنت العديد من المؤسسات الاقتصادية سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات واستراتيجيات تدعيم حماية البيئة وتحقيق الربحية في نفس الوقت.

ج. أدوات ومقاييس تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تنقسم أدوات ومعايير تطبيق المسؤولية الاجتماعية إلى أدوات ومعايير العمل، مدونات قواعد السلوك والعلامات والأوسمة، والتي تنقسم بدورها إلى بيئية، اجتماعية واقتصادية أو كلها معاً كما يلي:

➢ أدوات ومعايير العمل:

- أدوات العمل للحفاظ على البيئة:

– سلسلة ايزو ISO14000[15] تأسست منظمة ISO(International Standard Organisation (المنظمة العالمية للتقييس) في سنة 1947، نشرت أول مقاييس خاصة بنظام الإدارة البيئية ISO 14000 سنة 1996 ثم نشرت بقية المقاييس في فترات.

– نظام إدارة وتدقيق البيئة (EMAS): نشر من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي سنة 1995، يشرح إجراءات مشاركة المؤسسات الصناعية في حماية البيئة، هدفه كبح تزايد التلوث الصناعي في دول الاتحاد الأوروبي، روجع هذا النظام بإصدار نسخة جديدة تدعىEMAS 271/2001، حيث تهدف إلى ترقية الاهتمام بالبيئة والإدارة البيئية في المؤسسات.

- أدوات العمل الاجتماعية: بعض هذه الأدوات هي:

–المسؤولية الاجتماعية SA 8000 (Social Accountability): هو نظام تسيير مختص في مواد احترام معايير العمل، صدر عن الولايات المتحدة في 1997.

–الإطار AA1000 (AccountAbility 1000): هو نظام تسيير يساعد كل أنواع المؤسسات على إشراك وانضمام أصحاب المصلحة في نشاط وحياة المؤسسة، انشأ في 1999 .

–Investors in people – UK: صدر في1990 عن معهد البحث البريطاني.

–OHSAS 18001 (Occupational Health and Safety Assessment Series): صدر في 1999 يهدف لتقديم تسيير فعال لصحة وسلامة المهنية العمال.

- أدوات العمل البيئية والاجتماعية والاقتصادية معا: نذكر بعضها:[16]

– **ISO26000**: يضم المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة صدر في2009

– **SD21000**: صدر2003 عن (Association française de Normalisation) **AFNOR**

–يهدف إلى مساعدة مسؤولي المؤسسات على وضع وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

– **BS 8900** (British Standards): صدر سنة 2006عن معهد المعايير البريطاني، يقدم إرشادات لإدارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة نحو التنمية المستدامة.

– نموذج التميز **EFQM**: صدر عن European Foundation for Quality Management في 1992، يهدف إلى توجيه المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية.

– **UWE**: أصدره (Union Wallonne des Entreprises) البلجيكية 2004، تعطي مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة.

– المعيار الياباني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة **ECS2000**: صدر عن la Fédération économique Kansei سنة 1997[17].

➢ مؤشر الأسهم للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: هي عبارة عن مؤشرات أسهم أخلاقية تتبناها المؤسسات التي تعمل حسب معايير وسلسلة القواعد التي يطرحها مؤشر البورصة في مجال احترام البيئة، التنوع البيولوجي، شروط العمل ومعايير جودة الإنتاج، ونذكر من هذه المؤشرات[18].

– **The ASPI Eurozone** (Advanced Sustainable Performance Indices): هو مؤشر أسهم لـ Vigeo الفرنسية، يخص المستثمرين الأوروبيين اللذين يعملون حسب قواعد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يضم 120 مؤسسة في المحيط الأوروبي، تعمل حسب القيم 300 لـ Dow Jones Euro STOXX، يهدف إلى تكوين قواعد أوروبية في تطبيق التنمية المستدامة وذلك منذ 2000.

– **The Domini 400 Social Index**: مؤشر أسهم لـ Domini Social Investments بالولايات المتحدة الأمريكية، يتكون من400 قيمة ومعيار فيما يخص احترام البيئة والمحيط والتنوع البيولوجي، شروط العمل ومقاييس جودة المنتوج للمؤسسات الخاصة به وذلك منذ1990.

– **The Ethibel Sustainability Index (ESI)**: **وهو مؤشر Ethibel البلجيكية، صدر 2002 ترتب المؤسسات حسب تطبيقها لسياسات المؤشر الاجتماعية الداخلية، السياسات البيئية، السياسة الاجتماعية الخارجية والأخلاقيات الاقتصادية.**

– **The Dow Jones Group Sustainability Indexes (DJSI):** مؤشر صدر 1999 لـ Dow Jones Indexes, STOXX Limited et SAM Group وفي 2005 طور SAM **ثلاث مؤشرات جديدة، l'indice DJSI United States en ،indices DJSI North America،Australian SAM Sustainability septembre، للمؤسسات التي تتميز بالكفاءات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.**

2. الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد للإدارة البيئية، بسبب الغموض المرتبط بالكلمتين بيئة وإدارة وصعوبة الربط بينهما، فلجؤوا إلى تعريف كل مصطلح على حدا، ومحاولة الجمع بينهما، مع العلم أن مصطلح البيئة ينظر له من عدة جوانب.

أ. ظهور ومفهوم مصطلح الإدارة البيئية:

ظهر الارتباط بين المؤسسة والبيئة على المستوى العالمي في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان(1972)، بإيجاد مفوضية مستقلة للبيئة باسم:

Environment development (Brundtland commission) - the world commission on

وتهتم بتقييم المشكلات البيئية والبحث عن طرق التحكم فيها، في 1987 نشرت هذه المفوضية تقرير بعنوان " مستقبلنا المشترك"، وهذا ما تم التركيز عليه بريو دي جانيرو "قمة الأرض" في 1992، أين اعتبر السبب الرئيسي وراء التدهور البيئي الاستخدام الغير العقلاني للموارد الطبيعية وطرق الإنتاج، هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يسعى لتحقيق استدامة وحماية البيئة من التلوث، من خلال إجراءات وسياسات كالإدارة البيئية والرشادة في استخدام الموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية.

➢ **تعريف الإدارة البيئة: الإدارة وربطها بالبيئة تم تعريفها على أنها تلك الوسيلة التي توزع على المصادر البيئية كالغابات والمناجم وما إلى ذلك، أجمع معظم الكتاب والباحثين على وجود اختلاف في إعطاء تعريف للإدارة البيئية فكل عرفه حسب مفهومه:**

– حسب (1975Grolosca) تعرف الإدارة البيئية بأنها الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطاته وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، وجوهر الإدارة البيئية يكمن في تحليل الموضوع والسيطرة والإدراك الذي يسمح به للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون تغيير أو تخريب للنظام الطبيعي.

– وأكدت تقارير الأمم المتحدة أن مفاهيم الإدارة البيئية تقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من اجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة، ويجب أن تشمل جميع المراحل الإنتاجية انطلاقا من اقتناء المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي وحتى الجوانب البيئية المتعلقة به، وهي أيضا تقوم على التنفيذ الكفء للإجراءات الرقابية، بما فيها التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد وتحديد الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث وللاستخدام الرشيد للموارد.[19].

ومجمل القول أن الإدارة البيئية تهتم بتسيير كل المجالات والمستويات الإدارية من خلال مجموعة من الإجراءات والممارسات داخل المؤسسة بطريقة تتماشى ومتطلبات الحفاظ على البيئة، وتحسين الأداء البيئي دون المساس بأهداف الإدارة التقليدية.

ب.أهمية الإدارة البيئية: يمكن توضيح أجزاء من أهمية الإدارة البيئية فيما يلي:[20]

- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث وتحقيق الربح للمؤسسة.
- تحقيق وفورات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة الاقتصادية على نحو أفضل.
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية.
- النجاح في الدخول إلى الأسواق العالمية والقدرة على الالتزام بالمعايير الدولية.
- تخفيض المشكلات البيئية والتعويضات الجزائية للتلوث.

أهمية ظهور الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية هي مسألة تخصيص وتقسيم العمل إضافة إلى مجموعة من الأسباب أهمها: [21]

- الضغط والوعي الاجتماعي والسمعة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة.
- القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمؤسسة
- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية.
- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.

ج. وظائف الإدارة البيئية: تتمثل وظائف الإدارة البيئية (حسب نجم العزاوي وسامية سعد) فيما يلي:

–مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة لمعالجة والحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.

–تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.

–تنفيذ الإجراءات الوقاية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث من خلال إجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة الاقتصادية، وتشجيع استخدام المواد الغير غير مسببة للتلوث، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج .

–زيادة الوعي البيئي لدى العمال، تقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والإعلام بالإجراءات المتخذة نحو تنفيذ مشروعات الإنتاج الأنظف.

–المراقبة وتطبيق أنظمة بيئية ومتابعة تنفيذ الخطة والميزانية.

–وضع المعايير والمقاييس والإجراءات البيئية ومتابعة تطبيقها.

–ترشيد استخدام الموارد من خلال استخدام التقنيات الحديثة[22].

ثالثا :مجهودات و تحديات الدولة التونسية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية و الادارة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد الادارة البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من بين المقومات الأساسية لإرساء المقاولاتية المستدامة لذا سيتم الاشارة إلى واقع تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية لكل منهما ,وتلك الجهود والعراقيل التي تواجه تبني تلك المقومات.

1. واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية:

تسعى الدولة التونسية على غرار دول المغرب العربي لتبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ككل على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عدة جهود محلية واتفاقيات دولية حتى تضمن التطبيق الفعال لهذا التوجه , وذلك من خلال تشجيع التنفيذ الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة منذ2005.

اذ تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس الحجم الأكبر من العدد الاجمالي للمؤسسات ,بحيث أن هناك 5000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاعات مختلفة من أنشطة التصدير والتجارة مع الخارج في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ولذا فإنها تسعى لإعطاء أهمية كبيرة للإدارة البيئية ولقيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بهدف الالتزام بالمتطلبات العديدة للعملاء الأوروبيين[23].

فالعلى المستوى المحلي فقد قامت بوضع عدة قوانين و بالمصادقة على عدة اتفاقيات دولية نخص بالذكر منها[24]:

- مصادقتها على الصفقات الدولية المتعلقة بهذا المجال منها الاتفاقيات الدولية لمناهضة جميع أشكال التميز الاجتماعي في 1967/01/13
- المصادقة على الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في 1968/11/29
- اتفاقية الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1969.
- اتفاقية القضاء على التمييز في التوظيف في 1959/08/20, وغيرها من الاتفاقيات الدولية والتي تسعى لحماية الحقوق الفردية و حماية البيئة.

أما في مجال التعاون مع المنظمات المحلية الدولية فقد قامت الدولة التونسية بالتعاون على عدة مستويات [25]:

- المعهد الوطني للمواصفات والحقوق الصناعية: والذي يهدف لإرساء المسؤولية الاجتماعية .
- التعاون الألماني GIZ :والذي يدعم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال عدة برامج واتفاقيات محددة امتدت من 2010–2012.
- التعاون الايطالي: وقد بدأ التعاون منذ سنة 2010 استكمالا لمشروع المكتب الدولي للعمل من أجل تنفيذ الميثاق العالمي للأمم المتحدة.
- التعاون السويدي :في اطار التعاون فانه يتم تمويل برنامج لتعزيز معايير المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات الملكية الصناعية.

أما على المستوى التوجهات الحكومية فقد قام وزير الحكومة التونسي باتخاذ خطوتين أساسيتين لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ,فمن جهة فقد قام بتعميم تعليمة إلى جميع رؤساء الأقسام وقادة الأعمال للوحدات الادارية لتعزيز الشفافية ,الخدمات العامة ومكافحة الفساد(التعليمة 16 الصادرة في 27 مارس 2012),أما المبادرة الثانية هي توقيع اتفاقية بتاريخ 17جويلية 2012 بين وزير الحكومة و المعهد الوطني للمواصفات الملكية والصناعية INNORPI من أجل تنفيذ آليات الحوكمة في كل من القطاعين العام والخاص وذلك من خلال توسيع الانتهاج للمؤسسات لمعايير الجودة والمسؤولية الاجتماعية, كما تنص المادة رقم (2) من الاتفاقية على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لتطلعات الأفراد عند اتخاذ للقرارات , وتطوير استراتيجيات النمو وأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي والبيئي لأنشطتها [26].

و بالإضافة إلى ذلك فقد سعت المؤسسات الحكومية للتفاعل مع عدة أطراف فاعلة التي تتكامل فيما بينها لإرساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي[27]:

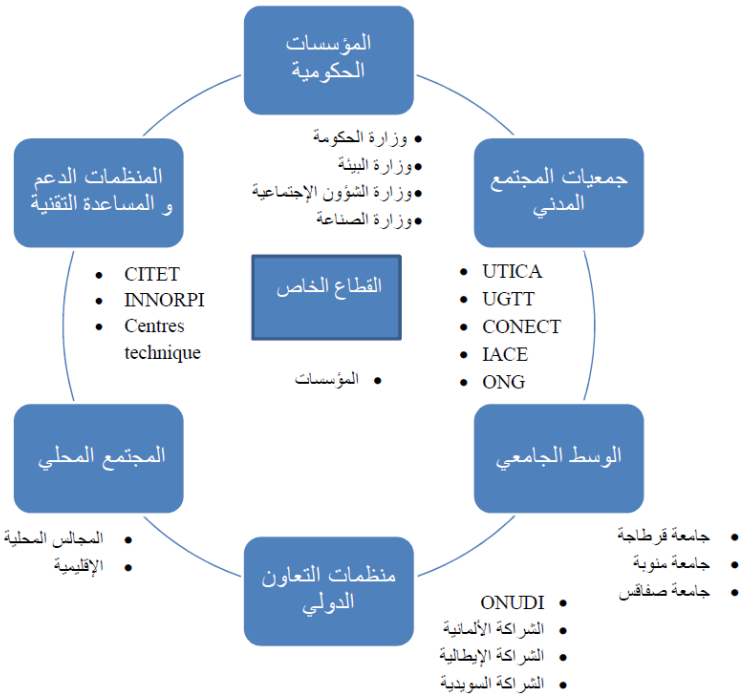

ويمكن تلخيص العراقيل التي تواجهها المؤسسات التونسية والتي تحول دون تبنيها للمسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية[28]:

- ✓ الخبرات الوطنية في هذا المجال محدودة خاصة في مجال التكامل بين البيئة والمراجعة الاجتماعية والحوكمة.
- ✓ ان الوعي من طرف الشركات التونسية في مجال المسؤولية الاجتماعية يبقى غير كاف وغير منظم

2. واقع وتحديات الادارة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية :

بدأت الدولة التونسية الاهتمام بالسياسات البيئية منذ 1980 ففي سنة 1993 تم استحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وذلك لضمان اندماج الاستدامة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية ولتنسيق المجهودات المحلية في هذا الشأن , و دعم وتشجيع المؤسسات لانتهاج وتبني نظام الادارة البيئة.

بالرغم من ذلك فإن القطاع الاقتصادي لم يعتمد سياسات التنمية المستدامة إلا خلال عام 2000 ,حيث تولت الدولة التونسية تقديم الدعم للمؤسسات من خلال البرنامج المخطط 1995 بهدف تعزيز تنافسية المؤسسات التونسية الدولية[29]

فقد تم تطوير الاطار القانوني وذلك حتى يتلاءم مع مثيله من القوانين الأوربية ,بالإضافة الى انعقاد العديد من المؤتمرات , وتقديم العديد من الحوافز وخطط لمساعدة المؤسسات المحلية لمواجهة السياق العالمي الجديد, فمنذ 2004 أصبح تشخيص وتقييم العنصر البيئي الزاميا , ويجب أن يكون جزء من أجزاء التقييم للمؤسسة , كما قامت وزارة الاقتصاد الوطني بوضع مشروع ترقية البيئة والذي استهدف شركات القطاع الخاص , 100 منهم انضموا للمشروع ما بين سنتي 2003–2006 وبالرغم من أن هذا البرنامج لم يقتصر فقط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها كانت المستهدف الأكبر كون أن المؤسسات الكبيرة لا تمثل ســــــــوى 30 % من العدد الكلي للمؤسسات ,و قد استفادت نحو 84 من هذه الشركات من الخبرة البيئية الشاملة بينما الشركات المتبقية فقد استفادت على الأقل من التشخيص البيئي القبلي ,كما أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني وبالتعاون مع المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة في تونس مشروع الادارة البيئية المربحة في 20 مؤسسة صناعية, وتعتبر هذه الأداة الأنسب لنظام الادارة البيئية ,حيث استفاد 52 مديرين تنفيذيين للشركات من نظام المسؤولية البيئية و الاجتماعية ,اضافة إلى وضع عدة مشاريع رائدة مثل صناديق المالية والتي تغطي 70% من التكلفة الاستثمارية غير المادية و بين 20 و50% من الاستثمارات المادية للشركات الراغبة في اقامة نظام الادارة البيئية[30].

فبخصوص الوضع البيئي للصناعات التونسية فإن هذه الأخيرة تستخدم حوالي 4% من الموارد المائية الوطنية ونحو35% من اجمالي استهلاك الطاقة وتولد نحو 150.000 طن من النفايات الصلبة ,كما أشارت الدراسات التي قام بها البنك الدولي لعم 2004 أن التكاليف التدهور البيئي في تونس وبالرغم من أنها لا تتجاوز سوى2.1% من الناتج المحلي الاجمالي إلا أنها تعتبر قريبة من قيم التدهور البيئي للتدهور البيئي لتلك الدول المتقدمة ولمواجهة هذا الوضع فقد خصصت الدولة حوافز مالية و ميكانيزمات للاقتراض بسعر فائدة تفضيلي كما قامت بوضع صندوق لمواجهة التلوث(FODEP) , وذلك

بهدف تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنشط في القطاع الكيماوي وذلك من أجل عملية الانتاج الانظف , و وضع اجراءات تتوافق مع متطلبات ومواصفات الشركاء الأوربيين والعالمين ,كما تم وضع برنامج الطاقة البيئية والذي يمتد من 2009– 2014 والذي استهدف تحسين وتوعية ودعم مدراء المؤسسات من أجل تبني مواصفة الايزو 140001 للإدارة البيئية ,ولأجل وضع التغليف الايكولوجي للمؤسسات التونسية "Eco labeling " في 500 شركة[31].

والجدير بالذكر أن عدد الشركات الحاصلة على شهادة الايزو 140001 بلغ 137 مؤسسة في عام 2012 غير هذا الرقم يبقى صغيرا مقارنة بأهمية القضايا البيئية في الاقتصاد و انعكاساتها على تحسين الصورة التجارية للمؤسسات التونسية سواء محليا أو دوليا, فحسب دراسة أجريت عام 2010 فإن عدد الشركات الكيميائية الملوثة قدرت بنحو 1000 شركة صناعية ملوثة من بين 700 شركة تعتبر الأكثر تلويثا, من بينهم 49 % قطاع الصناعات الزراعية الغذائية, 17% منها في قطاع الصناعات الغذائية و 13 % في قطاع المنسوجات والألبسة ,علاوة على ذلك فإن حوالي 65 % من المؤسسات الملوثة تصرف المياه المستخدمة مباشرة في الوسط الطبيعي دون أي معالجة مسبقة, وكون ان القطاع الكيماوي يشغل 508 مؤسسة منها 119 تعتبر مؤسسات أكثر تلويثا من بين 23% من المؤسسات الكيميائية في تونس , هذا الرقم أدى إلى التشدد في اللوائح و التشريعات البيئية سعيا منها لتشجيع هذه المؤسسات على تبني السلوك الايكولوجي ,خصوصا تلك المصدرة للدول الأوربية بالنسبة للمنتجات الكيماوية[32] .

خلاصة:

مما سبق ومن خلال قراءتنا لجهود وتحديات التجربة التونسية لإرساء مقومات المقاولاتية المستدامة ودعم مؤسساتها لتني المسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية , فإنه يمكن القول أن هذه التجربة تعتبر تجربة يحتذى بها في دول المغرب العربي ,بالرغم من العراقيل التي تواجهها, و التحديات التي يجب مواجهتها حتى تتمكن تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحفاظ على حصتها السوقية في ظل تزايد المتطلبات والمعايير البيئية ،ويمكن اجمال أهم النتائج والتوصيات في النقاط التالية:

- **تعكس المقاولاتية المستدامة التوجه الأخلاقي للمؤسسات ،مشاركتها في التنمية الاقتصادية وكذا تحسين حياة الأفراد.**
- **ان مقومات تحقيق المقاولاتية المستدامة تتمثل في التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وانتاجها للإدارة البيئية .**
- **تسعى الدولة التونسية لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتبني المقاولاتية المستدامة من خلال الحرص على التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية، وذلك من اجل ارضاء العميل الاربي ومتطلباته البيئية خصوصا في ظل الشراكة الاوروميتوسطية.**
- **سعت الدولة التونسية للتعاون على عدة مستويات محلية وكذا دولية حتى تضمن ارساء مبادئ المسؤولية الاجتماعية والادارة البيئية من أجل مقاولاتية ذات طابع مستدام.**
- **في حين يبقى على الدولة التونسية تكوين خبرات وطنية من أجل التكامل بين البيئة والمراجعة الاجتماعية والحوكمة.**
- **بالإضافة تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة التوجه المستدام لمقاولاتها.**

قائمة الهوامش و المراجع:

(1) Berger-Douce, Sandrine , Management environnemental et PME : apports et limites d'une démarche collective." Revue internationale P.M.E. Presses de l'Université du Québec vol. 18, n° 3-4,2005,p 94.

(2) Christophe ESTAY, La motivation entrepreneuriale dans le contexte sub-saharien francophone , THESE pour obtenir le grade deDocteur du Conservatoire National des Arts et Métiers , Sciences de Gestion ,2012 ,P 32.

(3) Samer Abu-Saifan , Social Entrepreneurship:Definition and Boundaries, Technology Innovation Management Review, February 2012,p24.

(4) Thaddeus McEwen , Ecopreneurship as a Solution to Environmental Problems Implications for College Level Entrepreneurship Education ,International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences ,Vol. 3, No. 5, May 2013,p266

(5) Surinder Batra , SUSTAINABLE ENTREPRENEURSHIP AND KNOWLEDGE BASED DEVELOPMENT, 11th International Entrepreneurship Forum Kuala Lumpur, Malaysia, 3-6 September, 2012, p 8

(6) Y. K. Bhushan , SUSTAINABLE ENTREPRENEURSHIP – CASE STUDIES OF INDIAN SMEs , , 11th International Entrepreneurship Forum Kuala Lumpur, Malaysia, 3-6 September, 2012, p 41

(7) Oriol Pascual and others, Create Impact Handbook for sustainable Entrepreneurship , Enviu – innovators in sustainability ,2011,p5

(8) Astrid Mullenbach: La responsabilité sociétale des entreprises, Sorbonne, Paris 2002, P 5

(9) www.europa.eu.int/comm/employment_social/socdial/csr/csr_index.htm/1/04/20100

(10) www.wbcsd.org/html/10.04.2011

(11) نهال المغربل: المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، 2008، ص 04.

(12) نجم عبود نجم،مسؤلية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة ,دار الورق للنشر والتوزيع ,2012ص197.

(13) خلف السكارنه: أخلاقيات الأعمال، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان– الأردن، 2009، ص162

(14) محمود عباس بدوي: المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار النشر الاسكندرية، مصر 2000، ص 210.

(15) خضير كاظم حمود: إدارة الجودة وخدمة العملاء، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص ص 274–277

(16) يوسف حجيم الطائي: إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، دار الوراق للنشر، الأردن، 2007، ص 330.

(17) Emmanuelle Champion, Responsabilité Sociale Corporative **La chaire économie et humanisme**, Québec, 2003, : P21

(18) Marie D'huart :**Responsabilité Sociétale inventaire d'outils législation, conventions, référentiels, codes de conduite, labels, méthodes et indices boursiers,** IEPF, France,2007,PP 86-90.

(19) نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار ادارة البيئة نظام ومتطلبات وتطبيقات iso14000 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الطبعة 1, عمان 2010ص122

(20) سامية جلال سعد: الإدارة البيئية المتكاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص235.

(21) خضير كاظم حمود: مرجع سبق ذكره، ص280

(22) سامية جلال سعد: مرجع سبق ذكره، ص234.

(23) Imen Louati , La Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) en Tunisie (Etat des lieux) , Center for Cooperation with the Private Sector (CCPS)- Afrique du Sud,2012 ,p16

(24) ibid, p p11-12.

(25) ibid ,p 27

(26) ibid,p 12.

(27) ibid, p21

(28) ibid,p10

(29) Sofiane Toumi , APPROCHE ÉCOLOGIQUE ET ENGAGEMENT ENVIRONNEMENTAL DES PME EN TUNISIE : CAS DES INDUSTRIES CHIMIQUES ,revue Mondes en Développement Vol.40-2012/3-n°159,p 118

(30) Jouhaina Ben Boubaker Gherib, L'engagement environnemental des PME :Une analyse comparative France Tunisie , Proposition de communication pour la conférence de l'AIMS Université de Nice ,2008 ,p9-10

(31) Sofiane Toumi, op cit ,p118

(32) ibid, ,p 119.